

طارق العلي | Tariq al-Ali\*

## العنف في الثورات العربية: الحالة السورية

### Violence in the Arab Revolutions: The Case of Syria

” تحاول هذه الشهادة تقديم سرد موجز مكثف لسيرة العنف في الحالة السورية، وتطوره شدةً ونطاقاً، وتحوله إلى حرب ذات أبعاد إقليمية ودولية. ومدخلها التذكير أولاً بأن المسألة السورية بدأت ثورة شعبية سلمية الطابع العام، وبأن بادئ العنف ورائده هو نظام الأسد ومن ثم حلفاؤه الذين قدموا إليه أو استجلبهم، وعنفهم هو الأشد قسوةً وتواتراً والأوسع نطاقاً وأثراً. وبناءً عليه، نفرّق بين أطراف وقوى استخدمت العنف تالياً بمناسبة حالتي الثورة والحرب، مع قدر متباين من الدوافع والحديثيات السابقة واللاحقة لاندلاعهما، وبين أطراف وقوى أخرى انجرت له انجراراً تلقياً أو شبه تام، بوصفه حالة مقاومة لعنف نظام الأسد وحلفائه.

**كلمات مفتاحية:** الثورة السورية، نظام الأسد، العنف.

This paper presents a succinct, condensed narrative of the course of violence in Syria; how it began, intensified, and spread to become a war involving national, regional, and international actors. The paper starts with a reminder that the conflict in Syria has initially started as a peaceful people's revolution, and that the violence was initiated by the Assad regime which later on, brought foreign allies, whose violence was the most widespread and most devastating. The paper differentiates between the groups that have subsequently used violence given the opportunity presented by the revolution and the war, and other parties and forces, completely, or nearly completely, sucked into violence as a self-defense mechanism in the face of the Assad regime's and its allies extreme brutality.

**Keywords:** Syrian Revolution, Assad regime, Violence.

## مقدمة

وأزمة الهوية المتفاقمة (الحالة اللبنانية، والحالة العراقية)، والتدخل الدولي في شؤون الدول العربية، وآخر كوارثه احتلال العراق وعقابه؛ ولا سيما صعود الحكومة الطائفية، وظهور جيل جديد من التنظيمات الجهادية.

لكن ما أرى مناقشته أكثر قرباً للحالة المدروسة وأكثر إلحاحاً هو مطلق العنف المباشر؛ فالثورة اندلعت، وانتهى الأمر، وعُبر عنها بداية بوصفها انتفاضة للمجتمعات المحلية؛ ثورة شعبية سلمية من حيث النشأة. ولقد ظلت التظاهرات سلمية من العنف في نسقتها العام، وتنادي بالسلام، رغبةً في سلامة الأمور والأنفس والبلاد، على الرغم من تداول أوساط شباب الثورة ومجتمعاتها أحداث مفادها أن قيام هذا النظام ودوامه مرتبط ارتباطاً صميمًا بالعنف. ومن ناحيته، كان نظام الأسد يعيش حالة قلق وتأهب منذ اندلاع الثورة التونسية، لذلك كان مطلق الثورة، هنا بوصفها الأوسع والأكثر تجذراً وغير قابلة للعكس، هو عنف النظام عينه الذي ساقته إليه مخاوفه وهواجسه وطبائعه، واستنتاجاته من الحالتين التونسية والمصرية، ولا حقا للبيبة؛ استنتج بشار الأسد أن لا بد من استخدام العنف فقط، والكثير المتوحش منه.

من هنا، وفي سياق حالة الخوف والترقب وفطر الاستتار التي كان يعيشها النظام، مثلت حادثة اعتقال أطفال درعا أول حادثة عنف بوصفه عنفاً فاقداً موضوعه في سياق صراع سياسي وسلطوي. وقعت هذه الحادثة في 27 شباط / فبراير 2011، بعد أن كتب الأطفال شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، فتمّ تعذيبهم وإذلال ذويهم، وانتشرت الاحتجاجات التي سرعان ما تفاعلت مع الأجواء المشحونة، ومن بعدها تفشّت ممارسات النظام العنيفة التي كانت تتسرب أو تسرب إلى الإعلام الوسيط؛ من ذلك حالة تعذيب الطفل حمزة الخطيب تعذيباً وحشياً فارق على إثره الحياة في 26 أيار / مايو 2011. كان لدى الناس، وبصرف النظر عن إحصاء القتلى المتوافر، انطباع عام مرده خبرة وذاكرة أليمة جمعيّة قديمة وطائرة، بأن النظام حسم قراره لناحية المضي بالعنف إلى حدّ "الأسد أو نحرق البلد"، أو أنه سيحسم عمّا قريب.

يمكننا تقسيم تصاعد عنف النظام إلى أطوار؛ وذلك لتبسيط مقارنته، لا لرسم خطوط حادة، كما يلي:

- **الطور الأول:** يمتدّ منذ اندلاع الثورة آذار / مارس 2011 إلى أوائل 2012، ويمكن إلى حدّ ما وصف العنف الذي كان يقترفه النظام على ضارته ووحشيته، بأنه عنف سياسي بصورة عامة، بمعنى أنه عنف دوافعه وأهدافه الظاهرة سياسية، ويدور في الإطار السوري بوصفه صراعاً على السلطة بحيث يهجم النظام على

تتضمن "حالة العنف" التي طغت على سائر مفردات المسألة السورية منذ اندلاع الثورة، استمراريةً في توسّل أدوات العنف ومسالكه بقدرٍ معتبر من الشدّة والتواتر والنطاق؛ وذلك لتحقيق أغراض طرفٍ منخرط في الصراع وفرض إرادته.

وإذا كان من الممكن التفريق نظرياً بين العنف السياسي وعنف الحرب، تبعاً لشدّة تدخل العوامل الخارجية، و/أو تصرف أطراف الصراع الداخلية حيال بعضها كأطراف خارجية، فإنّ السؤال الذي نُعنى بالإجابة عنه هو: ما طبيعة العنف الذي وظّفته أطراف مختلفة لخدمة مواضع سلطتها ومشاريها الخاصة السابقة أو القائمة قبل الثورة، مقابل العنف الذي تفعلّ ابتداءً بوصفه ردة فعل مقاومة على عنف نظام الأسد الساعي لقمع الثورة الشعبية؟

## عنف نظام الأسد وأطواره

إلى حدّ بعيد، لا يمكن تصوّر قيام ثورة بمعزل عن درجة ما من العنف الفاعل والمنفعل كأحداث مرافقة أو كاحتمالات كامنة (التهديد، والإيحاء بالعنف)، لا سيما في حالتنا العربيّة والمشرقيّة الراهنة؛ فعوامل العنف في حالة ما هي ذاتها عوامل الثورة بمعنى من المعاني. ويبقى ذلك صحيحاً حتى لو مرّت ثورة ما بقدر ضئيل من وقائع العنف بحيث لا نعيها انتباهاً ونصفها بالثورة السلمية.

كان محور سياسات نظام الأسد القائم منذ أكثر من أربعة عقود هو تجفيف الحياة السياسية تجفيفاً معقماً، والسيطرة على كلّ مفاصل المجتمع السوري ووحده سيطرة تامّة، والتخلّص من المجتمع المدني والتنظيمات السياسية البعيدة عن الدولة التي اختطفتها عائلة طيّفت الشعب. وكانت النتيجة إمحال التفاهات بين بنى اجتماعية تدرك نفسها بوصفها ذوات سياسية، لا بوصفها بنى أهلية سابقة وأولية، وأكثر منه، قلّة معرفة مختلف مكونات المجتمع المذهبية والعرقية والجهوية بعضها ببعض، وبناء كلّ طرف تصورات مغلوطة عن الآخر، وإقامة علاقات مشوّهة وقصيرة، وطغيان جوّ نفاق عام يخفي توترًا خطيراً، وشيوع جهالة شاملة بمفاهيم الحياة السياسية وإدارة الخلاف والاختلاف. ولا جرم أن ذلك خرّب كلّ الفئات والتيارات والمذاهب والنخب.

من هنا، كلّما فكّرنا في عوامل العنف في حالتنا السوريّة فكّرنا في عوامل الثورة ذاتها، وبناءً عليه، فكّرنا في طبيعة نظام الأسد أولاً، وفي حساسية المجتمعات السورية، ومسألة الأقليات والطوائف

(بوصفهم حواضن "إرهاب"). وخلال هذه الفترة بدأ يحدث نزوح قسري واضطراري، داخلي خطير، وخارجي كبير.

• **الطور الثالث:** تمايز يوم تدخل حزب الله اللبناني واحتل مدينة القصر الحمصية صيف 2013؛ إذ تمّ تصعيد العنف المستخدم في الطور السابق، واستخدم السلاح الكيماوي (مجزرة الكيماوي في الغوطين، آب/ أغسطس 2013)، والصواريخ الباليستية والبراميل المتفجرة والقنابل العنقودية<sup>(4)</sup>. ولا شك في أنّ هذا العنف عنف عشوائي انتقامي عقابي، يهدف إلى كسر إرادة الناس، أو إبادتهم أو تهجيرهم. هذا الطور مستمر حتى الآن مع سفور التدخل الأجنبي، لمصلحة النظام حصراً، سرّاً وعلانيةً، في حالة جيوش "الخبراء الإيرانيين من الحرس الثوري"، والمليشيات العراقية اللبنانية الشيعية الملحقة بهم<sup>(5)</sup>، وعلى نحو رسمي مع التدخل الروسي منذ أواخر أيلول/ سبتمبر 2015. استمر هذا العنف موجّهاً بمعظمه ضد مناطق الثورة ومجتمعاتها التي خرجت عن سيطرته أولاً، وقدّمت للدفاع عن نفسها أولى تشكيلات الجيش الحرّ، وحتى ذلك العنف الموجه كما يُقال ضدّ "تنظيم الدولة الإسلامية"، يقتل المدنيين أساساً وأولاً؛ كأنه ينتقم منهم (تريدون حرية).

الثورة الشعبية السلمية التي تهدده، أو يشعر أنّها تهدد وجوده. وحين أعلن المقدّم حسين الهرموش انشقاقه في حزيران/ يونيو 2011، كان النظام قد قتل 1925 مواطناً على أقل تقدير، 71 منهم أطفال، واعتقل ونكّل بأضعاف هذا الرقم، ومارس عنف الحواجز والمعتقلات<sup>(1)</sup>، وعنّف الشوارع والميادين والبيوت، والعنف الجنسي ضدّ النساء والأطفال والرجال<sup>(2)</sup>، والعنف العيني والجماعي، وشنّ أولى حملات التطويق والتفتيش والتطهير الكبرى، في درعا في أيار/ مايو 2011. وهذه الحملات هي عمليات إعدام واعتقال وإذلال تستخدم آلاف العناصر وآليات ثقيلة، تكررت 14 مرّة خلال عام 2011، وتخللها 18 مذبحاً (أكثر من 20 فرداً في واقعة واحدة). ولم ينته ذلك العام حتى قُتل أكثر من 6000 إنسان، وسُجلت حالات لا تُحصى من الاختفاء القسري.

• **الطور الثاني:** بدأ مع 2012 وامتدّ حتى بداية الحملة على القصر في حمص صيف 2013، واتصف بمحاولة النظام السيطرة على أحياء مدن ومناطق أرياف خرجت عن سيطرته خروجاً تاماً، خاصة مع تصاعد الانشقاقات ومظاهر العصيان في الجيش والمخابرات، ونجاح تشكيلات الجيش السوري الحرّ النسبي في منع اقتحام أحياء التظاهرات ومناطقها. ارتكب النظام خلال هذا الطور مع استمرار حملات "التطهير" ما سيعرف بمذابح السكاكين والسواطير<sup>(3)</sup>؛ مثل مذبحه الحولة (حمص)، والمجازر الكبيرة كما في مذبوح داريا (قرب دمشق)، حيث يجمع حشداً من البشر ويقوم بتصفيتهم أو التنكيل بهم أو سؤفهم إلى جهة مجهولة. وهي مجازر محتواها الطائفي جلي ومرعب ومقصود. وفي هذه الفترة، تمّ تدمير مناطق مأهولة، مثل حي بابا عمرو في حمص. واستهل مسلسل القصف اليومي المتواصل إلى الآن بشتى أنواع الأسلحة؛ إذ استخدمت المروحيات والمقاتلات والراجمات. وبدأ النظام يمارس عنف التجويع والحصار؛ "الجوع أو الركوع". ويتمّ قصف المناطق التي لا يستطيع النظام اقتحامها بسبب المقاومة البسيطة الناشئة قصفاً عشوائياً؛ سياسة ترويع وقتل جماعي تنال من المدنيين أكثر من غيرهم

”  
كلّما فكّرنا في عوامل العنف في الثورة السورية نكون  
فكّرنا في عوامل الثورة ذاتها  
“

إنّ عنف النظام، في الفترة الأولى من الطور الأول، ونظراً لطبيعة النظام نفسه وحساسية المجتمع السوري، هو عنفٌ سياسي يستبطن العنف الطائفي. ولاحقاً مع بداية الطور الثاني صار هذا العنف يقنّع العنف الطائفي. ثمّ صار طافحاً، مع حرص النظام عن قصد وخبث على إظهار هذا الجانب خطائياً من خلال تأليه النظام وشمّ المقدسات والأعراض والمحارم (العنف اللفظي)، ومن خلال إطلاق

1 هيومن رايتس ووتش، "لو تكلم الموتى: الوفيات الجماعية والتعذيب في المعتقلات السورية"، 2015/12/16، شوهد في 2016/1/2، في: <http://bit.ly/1ZG7xBI>

2 هيومن رايتس ووتش، "اعتداءات جنسية في المعتقلات السورية: قوات الأمن تعتدي على النساء والفتيات عند مدهامة البيوت أيضاً"، 2012/6/15، شوهد في 2015/3/14، في: <http://bit.ly/2eaBD1J>

3 الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، "بالسكين المجازر التي ارتكبتها نظام الأسد بالسلاح الأبيض"، تقرير رقم 39 (2013)، شوهد في 2016/10/6، في: <http://goo.gl/gqYLjX>

4 وثقت منظمات حقوقية استخدام نظام الأسد قنابل عنقودية منذ منتصف 2012، ومع التدخل الروسي (أواخر أيلول/ سبتمبر 2015) نشر ناشطون ومنظمات صوراً لهذه القنابل المحرمة دولياً، انظر: هيومن رايتس ووتش، "الدخائر العنقودية في عام من التناقضات"، 2015/12/23، شوهد في 2016/1/10، في: <http://bit.ly/2e0sw5M>

5 "المليشيات الشيعية المقاتلة في سوريا"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2014/7/5، شوهد في 2016/10/6، في: <http://bit.ly/1Wtanbt>

كبيرة من كوادره هي من السوريين الذين انخرطوا فيه نتيجة لعوامل سوسيو-اقتصادية تتعلق بحالة الحرب؛ لمقاومة نظام الأسد وحلفه. وهذا، بالتأكيد، لا يمنع من نشوء تحيزات لاحقة متغيرة التجذر في بيئات هذه الكوادر لناحية هذا الخطاب. وقد ظل هذا التنظيم يقف بين فصائل الثورة مميّزًا نفسه عنها. وخلال عام 2014 ظهرت أمارات مشروع "الإمارة"، من خلال مسالك عنفية ظاهرة أو كامنة مفيدة لسلطة التنظيم الذي اشتبك بدرجات متباينة معتبرة، وبدعاوى مختلفة، مع الفصائل الثورية، ومع ناشطي الثورة ومجتمعاتها. لكن ممارساته دون مستوى ممارسات "تنظيم الدولة الإسلامية" بكثير؛ إذ ظلّ جلّ عنف "النصرة" موجّهًا لأجهزة نظام الأسد.

”

يمكن تمييز بعض القوى التي مارست عنفًا مصادًا أو مقابلًا أو موازيًا لعنف النظام، ولم تكن نشأتها محايدة تمامًا لحالة ردة فعل المجتمعات على عنف الأسد

“

في نيسان/ أبريل 2013 أعلن البغدادي عن إقامة دولة تنظيمة على أرض سورية والعراق. وكان تنظيمه قد تغلغل عبر جبهة النصرة، أو تحت جنح الحرب التي يسعها النظام على الحالة السورية. ولا شك في أنّ إعلان هذا مثلّ تبدلًا قويًا في سير الصراعات والعنف على الساحة السورية؛ فقد مارس التنظيم عنفًا واسع النطاق توجّه أساسًا إلى مجتمعات الثورة وفصائل مقاومتها، وتمدد على حسابها. ومن نافلة القول اليوم إنّ مظاهر العنف التي صدرها تنظيم الدولة كانت جليّة وشديدة الوقع والغرابة والتوحش<sup>(6)</sup>؛ فهو يصورها ويخرجها أفلامًا عالية الدقة ما يغني عن وصفها. وهو عنف مقدّس بمعنى ما لأنّه موجّه ضد آخر كافر أو مرتدّ. ويمكن القول إنّ التنظيم نجح في توظيف الأفراد والجماعات والأوضاع العربية الإسلامية الرثّة، بعضها له علاقة بمقاومة نظام الأسد وحلفه وعنقهما، عبر رصفها في بناء "مؤسساته" (جيدة التمويل والتنظيم نسبيًا)؛ خدمة لإقامته وسلطته ومشروعه السياسي، "الخلافة".

6 الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "تنظيم دولة العراق والشام نشأته وتوثيق لأبرز الانتهاكات التي قام بها"، (2014/2/1)، شوهد في 2016/10/6، في:

<http://bit.ly/1g1SzhA>

مجموعات "الشبيحة" ذات التكوين الطائفي، وارتكاب مذابح في مناطق ذات دلالة (حمص وبانياس)، مع حضور مليشيات طائفية وافدة تباغًا تقتل تحت غشائه.

لئن تمثّل الطابع العام لعنف النظام بأنّه عنف منظم ومضبوط، إلى حدّ ما وإن على نحو متراجع، وموجّه لخدمة مصالحه ومصالح من يمثّلهم ويحميهم، أو من يدّعي تمثيلهم وحميتهم؛ أي لصيانة سلطة الأسد، ففي الحقيقة، مورست مسالك مختلفة من العنف، بدوافع متنوعة (حتى التسلية والتكسب في حالات) عبر هذه الأجهزة والأحلاف، برضا مراكز النظام وحلفائه وقياداتهم وتوظيفهم؛ فالقتل للانتقام وللسطو وللاعتصاب، والعنف الطائفي والانفعالي، حوادث غزيرة وممنهجة أو يتم منهجتها أو رصفها ضمن آليات القمع والقتل التي تخدم موضوع سلطة نظام الأسد. وبناءً عليه، لا يمكن فصلها عن عنفه العام الوظيفي "المعقلن" تمامًا.

## العنف وسيلة قوى مشروعها السياسي سابق للثورة

يمكن تمييز بعض القوى التي مارست عنفًا مصادًا أو مقابلًا أو موازيًا لعنف النظام، ولم تكن نشأتها محايدة تمامًا لحالة ردة فعل المجتمعات على عنف الأسد، من خلال منظورها الفكري السياسي الواضح في أذهان قادتها، وتنظيرها المكتوب المتعلق بمشروعها، ونويّات بنوية سابقة، وبناءً عليه، كان قسط معتبر من عنف هذه القوى، منذ وقت مبكر، موجّهًا لخدمة إقامة مواضع سلطتها على المجتمعات التي تدّعي تمثيلها أو الدفاع عنها، استنادًا إلى خطاباتها وتصوراتها. ظهرت هذه القوى بسرعة أكثر تنظيمًا وأشدّ تماسكًا. واستثمرت في عنف الأسد وعنق بعضها ضد بعض. ورصفت دوافع العنف المختلفة الكامنة والطارئة رصفًا مفيدًا لناحية مشروعها. وبدا لنا أنّها تتصرف كأنها سلطة ناضجة، في سياق ملء الفراغ؛ أي كأنها لا تنتظر سقوط النظام لإقامة النظام السياسي الجديد على أرضية المؤسسات الجامعة للدولة والمجتمع السوري على أسس حاضنة.

في كانون الثاني/ يناير 2012، أعلن تنظيم "جبهة النصرة" عن وجوده على أرض سورية. وقدم في البداية خطابًا جهاديًا عامًا معدّلًا. وعمل حتى منتصف هذا العام على التصرف بوصفه فاعلًا عسكريًا بعيدًا عن الأضواء "مراعاةً للحالة السورية"، أو كما تبين لاحقًا سعيًا للتمدد في البنى الاجتماعية الملائمة. وإلى حد كبير، يمكن عدّ خطاب "النصرة" خطابًا وافيًا، ورأسه وكوادره القيادية وافدة أيضًا، في حين أنّ نسبة

بالعنف فقط على أيّ تحرك سياسي أو اجتماعي مدلوله سياسي، مهما صغر؛ فكيف بتحرك واسع وشديد، مطالبه سياسية، أو مغزاها سياسي! ببساطة كان الناس يراهنون على شيءٍ ما. ولكنهم لم يكونوا يخططون للتراجع أو الاستسلام، أو عدم الثورة. فنشأت المقاومة العنيفة لاحقاً للدفاع عن النفس والذات السياسية المكتشفة، وللدفاع عن الخيار الأول الذي راهن عليه الناس، والذي لا يزالون حتى اليوم في الذكرى الخامسة لثورتهم يصرون عليه، وهو التظاهر والنشاط السياسي لتحقيق التغيير عبر إسقاط نظام الأسد.

”

إنّ سلمية التظاهرات في الحالة السورية، لم تصدر عن جهل بحقيقة النظام، بل عن رغبة عامة في سلامة الأمور، وعن اقتناع راسخ بأنّ العنف إنّ اندلع فسيحرق الأخضر واليابس

“

ظلّ عنف النظام متقدماً مراحل على كلّ محاولات الردّ، وظلّ النظام يصعدّه ويوسّعه مدفوعاً بمخاوفه وطباعه الراسخة، وحيال ذلك كانت المجتمعات السوريّة المستهدفة بالقسط الأكبر والأكثر توحشاً من عنف النظام تنتج مقاوماتها. لقد كان الجيش الحرّ العنوان الأول لهذه المقاومة منذ انشقاق الهرموش، وما أطلقته عمليات الانشقاق من ديناميات لتنظيم المقاومة العنيفة الموجهة كلياً ضدّ صنوف عنف النظام الموصّفة أعلاه. خلال العام الأول كان عنف "الجيش الحرّ" معبراً عنه خطاباً وممارسةً بحماية التظاهرات الساعية لإسقاط النظام، ما يعني في الحقيقة والواقع حماية مجتمعات مناطق الثورة حيث عنف النظام عنف قاتل بهدف الانتقام، والترجيع الجماعي يوجّه لمناطق، لا عنف "قمع تظاهرات" يستهدف ناشطين. ولم يظهر هدف إسقاط النظام مفردة عامّة لشعارات المنشقين أو المتطوعين من مدنيين حتى ربيع 2012. ولم يُعلن عن القوى والتيارات الإسلامية المحلية أو التي يشار إليها بذلك، فاعلاً عسكرياً سياسياً يحمل السلاح لإسقاط النظام حتى منتصف 2012، بعد أن كان الفاعل الظاهر هو الجيش الحرّ لمدة عام كامل.

وتنحصر ممارسة العنف هنا في مقاتلة النظام؛ أجهزة قمعه وجيشه ومليشيات حلفه. ويبدو لنا على نحو جليّ أنّ هذه القوى كانت مجموعات واصطفافات مسلحة كبيرة وصغيرة تغلب الميداني ضد النظام على ما سواه. ولقد تأخر تمايزها أو وعيها بنفسها بوصفها

وخلال عام 2012، ومع ازدياد الضغط على نظام الأسد وخسارته مناطق واسعة، ترك النظام لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مصالح إدارية وعسكرية ضمن سياق تفاهم وتعاون ضمني أو سرّي؛ لتتظاهر بسرعة مشاريع الإدارة الذاتية في "كانتون الجزيرة" ثم في كانتون عين العرب وعفرين<sup>(7)</sup>. استثمرت وحدات حماية الشعب، الذراع العسكرية للحزب، في وجود تنظيمي الدولة والنصرة وعدائيتها، لتقدّم نفسها حليفاً مثالياً للقوى الدولية في الحرب على "الإرهاب". ولقد جاء التدخل الدولي بعد تمدد تنظيم الدولة صيف 2014 ليقدم له غطاءً. وخلال عام 2015 عدّت هذه القوة الأكثر تمدداً بحياتها 14% من الأراضي السوريّة. وخلال تمدها انتقلت جماعات بشرية من عرب وتركمان داخل سورية أو نزحت إلى تركيا، كما ظهرت تقارير صحفية وحقوقية وشهادات عن ممارستها سياسات ومسالك عنيفة بهدف تغيير الديموغرافيا لغرض التكريد<sup>(8)</sup>. ومن جهة أخرى نظرت إليها قوى وأطراف كردية وغيرها بوصفها قوة راديكالية تفرض أيديولوجيتها وتستفرد بالساحة الكردية قبل غيرها، بوصفها سلطة أمر واقع. لم تشبك وحدات حماية الشعب مع نظام الأسد اشتباكاً ذا بال. ولم تضطر لذلك. بل ظهر تحالفها الموضوعي وشبه العلني معه، بُعيد التدخل الروسي. ولا شك في أنّ هذه القوة توظف وتغذي دوافع وظروفاً وعوامل مختلفة للعنف في المجتمعات الكردية، وهي إضافة إلى ذلك، تزعم أنّ هذه الكائنات هي جزء من "جمهورية سورية" تعددية.

## العنف وسيلة للمقاومة

يمكن القول عمومًا إنّ سلمية التظاهرات في الحالة السوريّة، لم تصدر عن جهل بحقيقة النظام، بل عن رغبة عامّة في سلامة الأمور، وعن اقتناع راسخ بأنّ العنف إنّ اندلع فسيحرق الأخضر واليابس؛ لأنّ النظام كما يعرفه السوريون يحتوي على بنى مجرمة معدّة وعلى أهمية إجرامية عالية. كان من السهولة لمن عايش الثورة أن يتلمس اقتناعاً عامّاً وتحوّفاً ومعرفةً، بأنّ نظاماً مثل نظام الأسد كان سيردّ

7 شمس الدين الكيلاني، "مداخل المسألة الكردية ومخارجها في الجزيرة السورية"، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2015، شوهد في: <http://bit.ly/2dYdrPK>، في: 2016/10/6

8 تقرير يوثق عمليات التهجير القسري التي نفذتها الإدارة الذاتية بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي، انظر: منظمة العفو الدولية، "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه"، رقم الوثيقة: 2015/10/13، 2015/2503/MDE 24، شوهد في: 2016/10/6، في: <http://bit.ly/2ec2cS1>

العنف. لم يؤد ذلك إلى فقدان الصراع إطره السياسي السوري فقط، بل أدى إلى ضياع جوهر القضية العامة المرفوعة ابتداءً ضد النظام (وهذا هدف رئيس لنظام الأسد من وراء تطبيقه جرات سامة من العنف). ولم يتسبب هذا في انقسام المجتمع السوري على أساس سياسي، ولا حتى على أساس طائفي وعرقي فحسب، بل أدى إلى تفتته، نتيجة تطور وسائل العنف وأدواته وتبدل طبيعة الحروب الحديثة، وما تتيحه من قدرة على التدمير الشامل، بحيث يصير استهداف المجتمع "الخصم أو العدو" وسيلةً وهدفًا بوصفه حاضرة، وعدّ الأمر أثرًا جانبيًا "مفيدًا".

أضف إلى ذلك، أنّ طرح القوى الدولية والإقليمية الحلّ السياسي حلًّا وحيدًا ظلّ لازمةً في المقترحات المقدمّة، ما جعله مدعاةً للاستنكار أو السخرية أو الارتياب في أوساط شباب الثورة والمجتمع السوري؛ إذ إنّه تراقق دومًا مع ما يشبه الحظر على دعم قوى المقاومة وتسليحها، وما يشبه منح حساب مفتوح لدعم نظام الأسد بأعتى أدوات العنف فتكًا ووحشيةً، أي على أقلّ تقدير عدم حظر السلاح على جميع الأطراف. في هذا الصدد، وربطًا مع مفاعيل التدخل الروسي المحلي والإقليمية والدولية، يمكن القول بأنّ الحل السياسي المقترح دوليًا والمهيمن عليه روسيًا، هو عملية ومسامر وغطاء، ستأتي مخرجاته منفصلة عن مقدماته، وعن سورية وشعبها، وقطعًا عن نسق الثورة الشعبية الأول الراغب في التغيير، وعن طموحات الشعب السوري، بل إنّها قد تكون معززة التفتت الناتج من الحرب.

بما يمثله من حماية لتجمّع رجال الطوائف والمصالح حول السلطة، ومن صيانتها مصالح قوى أجنبية وامتيازاتها، من دول ومنظمات شبيهة بالدول، ومن كونه يقدم نفسه شرطياً في "ملاحقة الإرهاب"، ومن رقم صعب في التوازن الإقليمي المتعلّق أساسًا بإسرائيل، لن يقبل النظام، هو ومن يقف وراءه وأمامه، بأيّ حلّ سياسي تفاوضي يحتوي على صفة الحلّ؛ بمعنى أنّه سيرفض أيّ صيغة لا يكون فيها هو المحكّر لشرعية ما لاستخدام العنف وامتلاك أدواته ووسائله وأجهزته، احتكارًا مرجّحًا، كأن يتشكّل على هيئة كانتون داخل سوريّ مجاور لكانتونات أخرى، أو على هيئة "دولة" ضمن الدولة، أو على هيئة حكومة مركزية هي الأقوى نسبيًا مقارنةً بأطراف ضعيفة متنازعة فيما بينها ومعها.

وبهذا المعنى، ألا تكون "الدولة السورية العتيدة المقبلة" محتكرة وسائل العنف المشروع، فهذا يُفقد صفة الدولة، ويفقد الحلّ صيغة الحلّ، وتمضي سورية وشعبها في مجهول آخر.

تنظيمات سياسية عسكرية. ومن هنا، كنتيجة منطقية بوصفها سلطة الملاء الفراغ أو لتأسيس نموذج ونظام مواز أو انتقالي، لم تسجّل هذه القوى حالات عنف ممأسس موجه لإخضاع الناس تحت مناطق سيطرتها، ولم تعمل على تنظيم نفسها، ووصل ذلك إلى درجة التقصير والتشظّي (الفشل)، وحتى حيال البنى الأهلية المناصرة للنظام أو المكوّنة له، أو التي تقطن في مناطق سيطرته (نسبة كبيرة من النازحين كانت قد انتفضت ضده)، لم تسجّل حالات معتبرة ومتكررة من ممارسة العنف.

كان جلّ القوى التي يشار إليها بوصفها إسلامية، ويُنظر إليها بمعزل عن نشوء هذه المقاومة التي لم يمكن تجنّبها، وفقًا لهذه المعايير، أقرب للجيش الحرّ، مع تشابه كبير في كوادرها هذه القوى وأصولها الاجتماعية، وتشابه تام لجهة محاينة نشأتها الأولى لديناميات الصراع، بعد فاصل زمنيّ مريح عن أولى تشكيلات الجيش الحرّ، وكذلك من حيث انحصار وظيفتها شبه التام في مقاومة النظام ومهاجمته، وعدم حصول اشتباك واسع مع حواضنها الأهلية بصرف النظر عن تقييم حالة الرضا والقبول. وإذا أخذنا في الحسبان المفردات التي تحيل إلى مشروع تيارات من الإسلاميين والمستخدمة بغزارة في خطاباتها، وفي تأصيلاتها لمسالكتها، بما فيها العنفية، فإنّ هذه المفردات تحيل في واقع الأمر إلى حقل مفاهيمي عام سابق، لا إلى مشاريع أو أطر نظرية ناجزة، أو حركات ناضجة خاصة بالحالة السورية، فالتيارات والحركات والجمعيات المنضوية تحت سلطة الأسد انعدمت في الداخل، وضعفت كثيرًا واعتلت في المنفى. هذا إضافةً إلى كون انتظامهم في تنظيمات سياسية عسكرية تأخر بدوره إلى ما بعد صيف 2013. وهو مؤشّر ذو دلالة على حقيقة عدم وعيهم منذ البداية بأنفسهم فاعلين سياسيين، ونتيجة حتمية لعدم تصرّفهم بوصفهم سلطة أو ممارستهم عنفًا ممأسسًا واسعًا ومتناسقًا لهذه الجهة.

## الخلاصة

عنف النظام وحلفائه هو المسيطر على حالة العنف في سورية، وهو المستفز والمحرّض والمستورد والمولّد لكلّ أشكال العنف الأخرى، ولكلّ العنيفين والعنيفيين، خطابًا وسلوكًا. ومع فقدان الصراع والعنف الإطار السياسي السوريّ تمت بسرعة مشاريع ناضجة نسبيًا، لتتوسّل العنف في موضوع السلطة. وإلى ذلك كانت مقاومة عنف النظام والدفاع عن النفس دافعًا ليمارس المجتمع وقواه الناشئة الخديجة